

### اشدود وميناء حيفا في طريقها من الشرق الاوسط الى موانئ أوروبا عبر قناة السويس» .

ان ما تقدم يوضح بما لا يقبل الجدل ان السماح بمرور البضائع الاسرائيلية سوف يؤدي بشكل مباشر او غير مباشر الى تخفيض تكاليف نقل البضائع الاسرائيلية ، لان لموضوع السماح انعكاسات وابعاد تتجاوز حدود خفض المباشرة لتكاليف النقل والذي اتضح في العرض السابق . ان هذا الامر له انعكاسات مباشرة على تكاليف السلع الاسرائيلية ، وان مجرد خفض هذه التكاليف سيؤثر مباشرة على القدرة التنافسية للسلع الاسرائيلية بحيث يزيد تلقائيا من صادرات اسرائيل . وان لزيادة الصادرات انعكاساتها المباشرة على وضع ميزان المدفوعات المتدهور لاسرائيل ، خصوصا اذا ما اضيف لهذا الامر تطور اخر حصل على هامش الاتفاق بين نظام السادات واسرائيل . فقد « خفضت مؤسسة التأمين في لندن بنسبة ٥٠٪ رسم التأمين ضد اخطار الحرب على جميع البضائع الآتية والخارجة من وإلى الموانئ الاسرائيلية الثلاثة » . وان هذا التخفيض سيعود بوفز كبير على المستوردين والمصدرين . وقد جرى هذا التخفيض في اعقاب التوقيع على التسوية الجزئية مع مصر » . هذا هو ما ذكرته الاذاعة الاسرائيلية يوم ١٢/٩/١٩٧٥ وهو احد الثمار الاقتصادية للاتفاقية .

ان تخفيض تكاليف السلع الاسرائيلية كنتيجة للتطورات الاخيرة سوف يرفع عن عاتق الحكومة الاسرائيلية عبئا ثقيلا طالما تحملته بسبب الظروف غير الطبيعية التي كان يعمل في ظلها الاقتصاد الاسرائيلي فقد درجت الحكومة على تعويض المصدرين من خلال ما يسمى « باعانة التصدير » والتي كانت تبلغ حوالي ثمن (١/٨) قيمة المنتجات، وقد اشار كتاب ( بحوث في الاقتصاد الاسرائيلي الصادر عن مركز الابحاث ) الى ان الحكومة الاسرائيلية قد دفعت ٦٠٠ مليون ليرة كاعانة تصدير للمصدرين ، حتى يستطيعوا الضمود في السوق الدولية . ان السؤال الذي يطرح الان هل ستستمر الحكومة الاسرائيلية بدفع اعانات التصدير ؟ . بالتأكيد ان هذه الاعانة ستكون عرضة للنقص بدرجة كبيرة ، او الى الالغاء بشكل كامل بعد ان زال الطرف الاستثنائي الذي كان يعمل في ظله المنتجون الاسرائيليون .

ان هذه المكاسب التي اعطيت لاسرائيل هي بالتأكيد ذات ( طابع عسكري ) ، ولكن ليس كما يفهمها الفريق الجمسي وغيره من المسؤولين المصريين ، بل بمعنى ان تدعيم القدرة الاقتصادية للخصم هي تدعيم لقدرته السياسية والعسكرية .

ان الاتفاق المذكور يجب ان يفهم ضمن سياقه العام ، واسرائيل التي انتزعت هذا القدر من المكاسب ضمن قدر معين من الانسحاب ، تطمح بانتزاع مكاسب اكبر في المستقبل . واذ كانت الخطوة الاولى مرور البضائع ، فيمقابل الخطوة الثانية سوف يمر السفن الاسرائيلية نفسها . والخطوة الثالثة لا بد وان تكون دخول البضائع الاسرائيلية للأسواق العربية ، لان هذا هو السلام الاسرائيلي وهذه هي الشروط الاسرائيلية لتحقيق التسوية . وبدلا من ان تتحقق شعارات العرب وطموحاتهم ، بدى بتحقيق شعار اسرائيل للسلام الذي عبر عنه خطاب ابا ايان وزير خارجية اسرائيل السابق الذي القاه عند افتتاح مؤتمر جنيف حيث قال عن السلام المقترح « ان اسرائيل تعتبره واقعا انسانيا جديدا ، ليس سلاما على الورق فقط وليس حدودا محكمة الاغلاق » . ان على اتفاق السلام ان يضع حدا لاي حصار او مقاطعة او عداوة . وكان يجال تكون قد اكد قبل ذلك على « الارتباط الوثيق بين المبادرة السياسية والمبادرة الاقتصادية » . وانه يأمل بالتعاون الاقتصادي بين اسرائيل وجاراتها قبل احلال السلام الدائم . . . » .